شركة مطاحن مصر الوسطي
القطـــاع المـالى

السادة / البورصة المصرية

تحيــه طيبــه وبعـــد ،،،،

نتشرف أن نرفق طيه نسخة من الـرد على تقرير السيد مراقب الحسابات الخارجى عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريراً فى : ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

*مسئول علاقات المستثمرين*

*محاسب / ضياء محمود صديق*

*رئيس القطـاع المـالى*

*محاسب / محمود صابر رشيدى*

محمد جابر //
٤٠٥١ ـ ٣ ـ ٢٠١٠

شركة مطاحن مصر الوسطي
( ش . م . م )

مكتب الرئيس التنفيذى
المركز الرئيسي – المنيا
ت: ٠٨٦/٣٦٤٨١١ – ٠٨٦/٣٦٣٠٧٤
فاكس : ٠٨٦/٣٦٤٨١١

Chairman & Managing Director
Head office – EL- Mania
TEL:٠٨٦/٣٦٣٠٧٤-٠٨٦/٣٦٤٨١١
Fax :٠٨٦/٣٦٤٨١١

# الرد على تقرير السيد مراقب الحسابات الخارجى
# عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠

| ملحوظة الجهاز | رد الشركة |
|---|---|
| - لم تقم الشركة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصرى( ٤٧ ) وأثر ذلك على القوائم المالية . | - سوف تعمل الشركة جاهدة على دراسة معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) فى ضوء الوضع الحالى لأنشطة الشركة حيث أنه لا يوجد أى ائتمانات أو تسهيلات ائتمانية من الشركة . |
| - لم يتم موافاتنا بشهادة من المستشار القانونى للشركة بالقضايا المرفوعة من وعلى الشركة . | - تم الإنتهاء من مخصص القضايا بنسبة كسب وخسارة نحو ١٢ مليون جنية . |
| - عدم إلتزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدى بشكل كامل المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ ، حيث ألزمت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية جميع سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية والمنشآت بمختلف أنواعها المنصوص عليها بالمادة الثانية من اللائحة سداد المدفوعات التالية بوسائل الدفع غير النقدى متى جاوزت الحدود المبينة بتلك المادة . | - يتم سداد كافة مستحقات العاملين والضرائب والتأمينات عن طريق الدفع الاليكترونى ، ويتم السداد لبعض من المتعاملين مع الشركة ايضاً عن طريق الدفع الالكترونى وجارى العمل على تطبيق ذلك النظام على كافة المتعاملين . |
| - لم نواف بما إنتهى إليه القطاع القانونى بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بشأن تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٧/١١/٩ بالبت فى قرار عدم إخلاء طرف مجلس إدارة الشركة السابق والصادر من الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ١٩٩٨/١٠/٢٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية للعام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وتجدر الإشارة إلى صدور حكم فى ٢٠٠٣/٤/٧ بحبس رئيس مجلس الإدارة لمدة سنة واحدة وإيقاف التنفيذ لمدة ثلاثة سنوات فى القضية رقم ١٦٩٧ لسنة ٢٠٠٣ . | - صدر قرار الجمعية العامة للشركة للعام المالى ١٩٩٨/١٩٩٧ بعدم إخلاء طرف مجلس إدارة الشركة و عدم صرف أى مكافأة لاعضائه نتيجة إحالتهم للمحاكمة علماً بأنه صدر قرار الجمعية العامة للعام المالى ١٩٩٩/١٩٩٨ بصرف مكافأة مجلس الإدارة عن عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، وتم إحالة المخالفات للنيابة العامة والتى بدورها تم إحالة المختصين لمحكمة الجنايات التى وجهت لهم تهم بالمخالفات وتوقيع العقوبات على المخالفين ومنها عقوبة الحبس وجارى المتابعة عن طريق القطاع القانونى بالشركة . |
| - بلغ صافى الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ٢٠٥,٨٩٨ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٤٧٩,٧٥٩ مليون جنيه ، وتم جردها بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها دون إشرافنا ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلي :<br>- تضمنت الأصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة أعوام بلغت تكلفتها الدفترية ٢٥,٣٤٣ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصنع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة أعوام .<br>- وجود العديد من المباني والأراضي الغير مستغلة بالشركة والتى تبلغ تكلفتها الدفترية ٤.١٠٢ مليون جنيه مصرى ، ٥٩ ألف جنيه مصرى على الترتيب . | - مصنع المكرونة: تم الإعلان عن المزاد بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٢ طبقا لخطاب الشركة القابضة المؤرخ فى ٢٠٢٢/١٠/١٧ .<br>- مطحن الحمراء : تم عرضه للتأجير أكثر من مرة ولم يتم تأجيره وجارى دراسة كيفية استغلاله .<br>- ساحل سليم وديروط بأسيوط : سيتم إدراجهم لمشروعات الاستثمار العقارى مستقبلاً بعد تسجيلهما وسوف يتم دراسة كيفية استغلالهما بعد انتهاء إجراءات التسجيل .<br>- مطحن عبد اللطيف : يتم استخدامه كورشة سيارات ومخزن لقطع الغيار .<br>- شونة الريرمون : تمت الموافقة على إنشاء صومعة معدنية سعة ٣٠ ألف طن وجارى اتخاذ اللازم من إجراءات بناء على موافقة معالي الدكتور وزير التموين بتاريخ ٨ / ٣ / ٢٠٢١ وتم عمل مناقصة بين المكاتب الاستشارية لعمل الدراسات اللازمة والإشراف على إنشاء الصومعة وورد كتاب الشركة القابضة بتوصيات مجلس الوزراء بتأجيل تنفيذ المشروعات المستقبلية وتم إعادة العرض على مجلس الإدارة للبدء فى المشروع مرة آخرى ، وتم مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية بذلك والتى بدورها قامت مشكورة بعرض مذكرة بذلك الأمر على معالى السيد وزير التموين والتجارة الداخلية الذى وافق بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٥ على مذكرة الشركة القابضة وجارى حالياً استكمال إجراءات تنفيذ إنشاء صومعة معدنية بسعة ٣٠ ألف طن بأرض الريرمون بملوى بمحافظة المنيا بالتمويل الذاتى . |

| | |
|---|---|
| - تتضمن الأصول الثابتة قيمة مبانى وآلات صومعة بنى مزار بقطاع المنيا والبالغ تكلفتها ٢٠,٤٣٨ مليون جنيه مصرى وصافى قيمتها الدفترية ١٦,١٤٢ مليون جنيه مصرى والتى تعرضت لحادث انهيار لعدد (٢) خلية فى تاريخ ٢٠١٩/٧/٨ ولم يتم احتساب اضمحلال لتلك الاصول وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية .<br>- عدم الاستفادة من إيرادات تشغيل الصومعة والتى تصل إلى ١ مليون جنيه سنوياً وذلك فى حال تشغيلها . | - ورد كتاب الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٩ والمتضمن " إيماء إلى تأشيرة معالى الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٧ " للمتابعة واتخاذ اللازم " على كتاب السيد المستشار / رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء والمتضمن كتاب السيد اللواء / مدير مكتب فخامة السيد رئيس الجمهورية رقم ١٨٨٣٤ المؤرخ ٢٠٢٢/٨/٣١ بشأن موافقة فخامته على بعض التقديرات والتوصيات المعروضة عليه فيما يخص صومعة بنى مزار التى إنهارت التابعة لشركة مطاحن مصر الوسطى بالمنيا " والمتضمن :<br>١- قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية هندسية من المختصين للوقوف على مدى مطابقة المشروع للمواصفات الفنية وتوضيح أسباب الانهيار ، وكذلك إجراء المراجعة الفنية لكافة المعدات والأجهزة بالإضافة إلى إجراء فحص وتفتيش فنى دورى حول كافة كفاءة صوامع تخزين الغلال على مستوى الجمهرية .<br>٢- قيام الجهات القضائية المعنية بسرعة البت فى التظلم المقدم من شركة مطاحن مصر الوسطى على قرار نيابة الأموال العامة العليا باستبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام فى القضية المشار إليها . وبناء عليه تم إرسال خطاب إلى الهيئة العربية للتصنيع – مصنع المحركات للمطالبة بسرعة تنفيذ التوجيهات الصادرة من فخامة السيد / رئيس الجمهورية ، ورئاسة مجلس الوزراء .<br>- وتم الحصول على إفادة بالتصرفات النهائية فى القضية رقم ٥٤٤٣ لسنة ٢٠١٩ إدارى بنى مزار والمقيدة برقم ٥ لسنة ٢٠١٩ حصر نيابة شمال المنيا الكلية ضد الهيئة العربية للتصنيع ومكتب النيل الهندسى الاستشارى جلسة ٢٠٢٢/١٠/٤ للنظر فى التظلم المقدم من الشركة على قرار نيابة الأموال العامة العليا باستبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام فى القضية المشار اليها وصدر قرار النيابة العامة برفض التظلم المقدم من الشركة وجارى دراسة اتخاذ الإجراءات القانونية لحفظ حقوق الشركة .<br>- تقوم الشركة بمد صلاحية خطابات الضمان المحتفظة بها والخطابات سارية حتى ٢٠٢٣/٥/٣٠ .<br>- تقوم الشركة بمخاطبة مصنع المحركات بشكل دورى للالتزام وسرعة تنفيذ اعادة بناء الصومعة طبقاً للكتاب الدورى الصادر فى ٢٠٢١/٢/١٠ من رئاسة مجلس الوزراء<br>- سيتم موافاتكم بنتائج الموضوع أولاً بأول ، |
| - عدم الإنتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي بحوزة الشركة ومن ذلك :<br>● أراضى آلت بقرارات نزع ملكية أو تأميم أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ ، بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالى٣٧ ألف متر ، وذلك على النحو التالى :<br>● أراضى مطاحن ( إسلام ، نامق ، عبد اللطيف ، ببا ) بقطاع بنى سويف<br>● أراضى مطاحن ( مغاغة ، بنى مزار القديم ، بنيامين ، أبو قرقاص ، ملوى ) ، شونة ملوى ، مستودع سمالوط بقطاع المنيا .<br>● أراضى مطاحن ( ديروط ، حنا عوض ) بقطاع أسيوط .<br>● أراضى مشتراه أو مخصصة من الوحدات المحلية أو المحافظة أو أشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالى ١٧ ألف متر (المبنى الإدارى بالفيوم ، مطحن وشونة ساحل سليم والجزء المشتراه من شونة السلطان بأسيوط ) .<br>● بعض مساحات الأراضى بحوزة الشركة غير مدرجة بسجلات الأصول لعدم تمكنها من تقنين وضعها تتمثل فى :<br>● مساحة ١٦ س ٢١ ط ١١ ف لأرض شونة الغريب بمحافظة أسيوط والسابق تسليمها للشركة فى ١٩٩٩/١٢/٢٨ ودون إصدار قرارات | - قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٩ إنشاء قطاع الأصول بالشركة وقد تم الانتهاء من تسجيل أو صدور حكم بصحة ونفاذ عقد بيع عدد ٣٠ موقع من أجمالي مواقع الشركة (٤٩) موقع وجارى اتخاذ إجراءات تسجيل عدد ٥ مواقع منها ٢ مواقع بقطاع بنى سويف وهى ( مطحن نامق ، مطحن إسلام) وعدد ٢ مواقع بقطاع أسيوط وهى ( مطحن حنا عوض ، مطحن ديروط ) وأخيرا موقع واحد بقطاع الفيوم وهو المبنى الادارى بالفيوم ومتبقي عدد ١٤ موقع جارى استكمال المستندات الخاصة بهم .<br>- شونة الغريب :<br>تم تقديم طلب لتحرير عقد البيع الخاص بشونة الغريب مركز ساحل سليم إلى إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط وتم مخاطبة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالقاهرة علي الموافقة لتحرير عقد البدل مع أرض شونة درنكة ملك الشركة وتم إحالة الموضوع إلى إدارة العقود بالإصلاح الزراعي التي |

| | |
|---|---|
| تخصيص أو بيع أو سداد مقابل انتفاع لها سوى وضع يد الشركة عليها ، حيث تقوم الشركة حالياً بمخاطبة إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط بطلب لتحرير عقد بيع لها .<br>• مساحة ٩ س ١٣ ط ٤ ف بقرية دشلوط بمركز ديروط بمحافظة أسيوط والتى حصلت عليها الشركة بناء على قرار السيد وزير الزراعة فى ٢٠٠١/٦/٣٠ لإقامة مطحن وشونة حيث تم رفض الدعوى رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦ ق بالقضاء الإدارى والمقامة ضد محافظ أسيوط لرفضه إتمام عملية البيع نتيجة تأخر الشركة فى إتمام إجراءات الشراء ونقل الملكية وتنفيذ المشروع المخصص له الأرض ، وقد تم إقامة طعن على الحكم تحت رقم ٦٦/٥٢١٧٠ ق إدارية عليا ولم تحدد له جلسة.<br>• أراضى مدرجة بسجل الأصول ولا يوجد لها سند ملكية ( مطحن الوادى الجديد ، مستودع موط ) . | انتهت بالموافقة على تحرير العقد والإحالة إلى اللجنة القانونية بالهيئة بتاريخ : ٢٥ / ١ / ٢٠٢١ ، صدر قرار اللجنة القانونية بالموافقة على عقد البدل مع إعداد مذكرة شارحه بشأن بيع مساحة ٥س ٢ط ١ف للشركة ولم يرد لنا رد حتى تاريخه .<br>- شونة دشلوط : صدر قرار وزير الزراعة فى ٢٠٠١/٦/٣٠ بالموافقة على إقامة شونة للشركة ونظراً للتأخر فى اتخاذ إجراءات البيع فى هذا الوقت ورغم المكاتبات العديدة من الشركة لمحافظة أسيوط والمجلس الشعبي المحلى وإدارة أملاك الدولة بأسيوط إلا أن المجلس الشعبي المحلى اصدر القرار رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠١٠ بتخصيص هذه المساحة لمشروعات ذات نفع عام وأعقب هذا القرار صدور قرارات بتخصيص الأرض لتنفيذ محطة صرف صحي ، مدرسة لغات وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦ق بالقضاء الإدارى بهذا الشأن بجلسة ٢٠٢٠/٢/٢٧ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم إقامة طعن أمام الإدارية العليا ولم يحدد له جلسة .<br>- مطحن الوادى الجديد ومستودع موط : تم الانتهاء من إجراء الرفع المساحي لكل منهما وجارى فحص المستندات المتوفرة لإمكان اتخاذ ما يلزم فى ضوء المستندات المتاحة |
| - وجود العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات تأميم أو نزاعات على ملكية أراضي وعقارات أو تثبيت ملكية أو تمكين أو فسخ عقد إيجار أو ريع ، صدرت بشأن بعضها أحكام في غير صالح الشركة والأخري مازالت متداولة ومن ذلك :<br>• أرض شونة السلطان بقطاع أسيوط البالغ اجمالى مساحتها ٦ أفدنة والتى كانت تؤجرها الشركة منذ أكثر من ٤٠ عام والتى تملكت الشركة منها مساحة ٢٩٨٨م٢ بموجب عقد شراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ من القطعة رقم (٢٨) البالغ اجمالى مساحتها ٨٩٦٤ م٢ مقابل التنازل عن إيجار باقى المساحة ولم تستطع الشركة تسجيل هذا العقد حتى تاريخه لعدم وجود فرز وتجنيب لها ويتصل بذلك قيام الملاك ببيع باقى المساحة لهذه القطعة وقدرها ٥٩٧٦ م٢ لجمعية إسكان الزراعيين والتى تبين قيامها بتحديد هذه المساحة على واجهة الأرض وعمل سور خشب وسلك بينها وبين أرض الشركة وجارى عمل دعوى فرز وتجنيب وصحة ونفاذ للعقد .<br>• وجود نزاع بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والشركة على ملكية مساحة ١٨س ١٥ط تمثل جزء من إجمالى مساحة مطحن ساحل سليم بأسيوط البالغة ٥ س ١٤ ط ٢ ف ، حيث قامت الشركة بتقديم إجراءات إعتراض على قرار الإستيلاء أمام لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي وقد صدر حكم لصالح الشركة بإلغاء هذا القرار فى ٢٠٢١/٨/١٥، وما زالت الشركة فى انتظار التصرف القانونى للطعن من الهيئة.<br>• صدور حكم محو شهر قرار التأميم رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ لصالح ورثة / شوقي عوض لحصة شائعة تبلغ نصف مساحة أرض مطحن شوقي عوض والبالغ مساحته الإجمالية ٢٣٦٢ م٢ ، وكذا الحكم بإلزام الشركة بسداد ريعاً قدرته المحكمة بنحو ١٢٥ ألف جنيه عن الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٦ حتى ٢٠١٥/٥/٢٦ ، وقد قامت الشركة بعمل إستئناف فرعى برقم ١٦٧٤ لسنة ٩٥ ق.س.ع أسيوط وقد تم صدور حكم بالرفض بجلسة ٢٠٢٢/١/٢٩ وتم إجراء نقض من الشركة برقم ٨٣٧٠ لسنة ٩٢ق ولم يحدد له جلسة .<br>• إقامة دعوي قضائية برقم ٢٠١٤/٩٧٨ من ورثة / ليون عازر للمطالبة بتثبيت ملكية نصف مساحة مطحن الحمراء البالغ مساحته ١٦٧٧م٢ ، وقد صدر حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩ برفض الدعوى وتثبيت ملكية الشركة وفى انتظار استئناف الخصم. | - شونة السلطان : تم تقديم الطلب رقم ٢١٠ لسنة ٢٠١٥ والمجدد بالطلب رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٩ والممتد برقم ١١١ لسنة ٢٠٢٠ لإشهار عريضة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى الخاص بالشونة بمساحة ٢٩٨٨.١١ م٢ بالمشاع فى القطعة ٢٨ ومساحتها ١٠٥٢٥.٩٠ م٢ وتم الرفع المساحى للشونة فى ٢٠١٥/١١/١١ وتم تحرير كشف تحديد رسمى للمواقع وجارى استكمال إجراءات الشهر العقارى لإشهار عرضة الدعوى تمهيداً لصدور حكم بصحة ونافذ عقد البيع حتى تتمكن الشركة من القيام برفع دعوى فرز وتجنيب للأرض ملك الشركة وأن جمعية إسكان الزراعيين لم تتسلم أرضها حتى تاريخه وأن السور الشائك تم وضعه منذ فترة طويلة حيث انتهت كمية القمح المخزنة بالشونة لحمايتها وحفاظاً عليها من السرقة وقد صدر الحكم في الدعوى رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ بتثبيت ملكية الشركة على ارض شونة السلطان وتم استئناف الحكم من قبل المدعى عليهم وقيد الاستئناف برقم ١٩٣٣ لسنة ٩٧ ق . س . ع أسيوط حدد لها جلسة ٢٠٢٢/١١/٨ للاعلان .<br>- مطحن ساحل سليم:- قامت الهيئة بالطعن على الحكم الصادر لصالح الشركة وقيد برقم ١٦٥٥ لسنة ٦٨ ق ولم يتم تحديد جلسه حتى تاريخه .<br>- مطحن شوقى عوض :- قامت الشركة بعمل نقض وقيد برقم ٨٣٧٠ لسنة ٩٢ ق ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه .<br>- مطحن الحمراء :- تم استئناف الحكم من قبل الخصم وقيد برقم ١٦١٥ لسنة ٩٧ق س. ع أسيوط وحدد له جلسة ٢٠٢٢/١١/١٥ لإعادة الاعلان بأصل الصحيفة . |

| | |
|---|---|
| • إقامة دعوى رقم ٢٠١٩/٥٢٤ مدنى حكومة أسيوط من ورثة / حنا ثابت الصيفى للمطالبة بتثبيت ملكيتهم وريع مطحن الوليدية " سبق قيام الشركة ببيعه لهيئة الأبنية التعليمية منذ أكثر من ٢٠ عاماً " ، ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/٩/٢٨ لورود تقرير الخبراء . | - مطحن الوليدية :- الدعوى مؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٦ للاعلان بورود التقرير . |
| - تضمن المخزون أصناف راكدة وبطيئة الحركة بنحو ٨٨٣ ألف جنيه لم يتم مواجهتها بمجمع الاضمحلال اللازم لها ، وتتمثل فى الأتى :<br>- نحو ٥٨٩ ألف جنيه قيمة مواد تعبئة وتغليف بمخازن قطاعات الشركة المختلفة منها نحو ٤٨١ ألف جنية منتهية الصلاحية ومدون عليها أسم الشركة بمصنع المكرونة المتوقف منذ حوالى ٥ سنوات بقطاع المنيا.<br>- نحو ٢٩٤ ألف جنيه قيمة قطع غيار راكدة بمخازن قطاعات الشركة المختلفة. | - تم إقامة مزاد لبيع الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتم البيع وسوف يتم العمل على التصرف الاقتصادى لكافة الأصناف الراكدة ومنتهية الصلاحية . |
| - عدم قيام لجان الجرد بإجراء الجرد الفعلى للصوامع والشون أو إجراء تصفية صفرية لها فى ٣٠ يونية ٢٠٢٢ ، حيث تم إثبات الأرصدة الدفترية للأقماح . | - يرجع ذلك لصعوبة تصفية الصوامع بصفة مستمرة فى مواعيد محددة لوجود أرصدة من القمح بهذه الصوامع وفقاً لبرامج شحن الاقماح التي تتم بمعرفة لجنة البرامج وتخزين القمح المحلى المسوق الذي يستمر فى الصوامع حوالي عشرة أشهر فى العام ، وهذا الأمر خارج عن إرادة الشركة ولذلك لا يمكن تصفيتها تصفية صفرية لارتباطها بتشغيل المطاحن ولجنة البرامج وتسويق القمح المحلى وتنتهز الشركة أي فرصة لانخفاض أرصدة الصوامع لإجراء التصفية . |
| - تم إرسال مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة بحسابات العملاء والموردين والحسابات المدينة وذلك تحت مسئولية الشركة ودون إشرافنا على إعدادها أو إرسالها ، ولم نتلقى عنها ردود حتى تاريخه ، كما لم يتم إجراء مطابقات معهم . | - تم إرسال المصادقات عن ٢٠٢٢/٦/٣٠ بعد الانتهاء من الإقفال الأول والتأكد من الأرصدة ولم يتم الرد عليها وسوف يراعى إرسال المصادقات فى الموعد المحدد وسوف يتم العمل على إجراء المطابقات اللازمة |
| - بلغت أرصدة حسابات العملاء نحو ١٦.٦٨٧ مليون جنية تتمثل فى :<br>- نحو ١٠.٩٢٨ مليون جنيه قيمة أرصدة متوقفة ومرحلة يرجع بعضها إلى أكثر من ٢٠ سنة ، واجهتها الشركة بمجمع اضمحلال بنحو ١٠,٨٧٣ مليون جنيه ، هذا وقد صدر بشأن معظمها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه ومنها ما يلى :-<br>- مبلغ ٤.٨٨١ مليون جنية باسم / مهاب محمود رمضان .<br>- مبلغ ٢.٢٧٢ مليون جنية باسم / بكر عبد الصمد . | - تم تشكيل لجنة لفحص حسابات العملاء المتعثرين بموجب القرار رقم ٢٠ فى ٢٠١٦/٢/١ وقد أعدت اللجنة تقريرها وعرض على مجلس إدارة الشركة بجلسته قم ١١ لسنة ٢٠١٤ / ٢٠١٥ وتم عرض تقرير اللجنة على الجمعية العامة فى ٢٠١٥/١١/١٩ والتي أوصت بموافاة القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بالدراسة التي أعدتها الشركة وتم إرسال الدراسة فى ٢٠١٦/١/٢٤ وتم الكتابة للشركة القابضة فى ٢٠١٦/٨/٣٠ ، وتم الرد من الشركة القابضة بالاستفسار عن بعض الأحكام والإجراءات وتم عرض اجتماعات مشتركة بين القطاعات القانونية بالشركة القابضة والقطاع القانونى بالشركة لفحص هذا الموضوع وتم إرسال الخطاب رقم (١٣) فى ٢٠١٨/١/٢ بالإجراءات التى تمت وتم إرسال خطابنا رقم ١٩٩٦ فى٢٠١٨/١١/٢١ بأخر الإجراءات التى تمت من الشركة وتم ورود خطاب فى ٢٠١٨/١١/٢١ من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والذى تضمن الموافقة على الرأى القانونى بمذكرة العرض والمنتهى إلى عدم الموافقة على إعدام تلك المديونية وأن يتم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية حيال هؤلاء العملاء المتعثرين مع قيام الشركة باستكمال طلب تحرى على مقارهم عن طريق مديرية الأمن حتى يمكن للشركة اتخاذ إجراءات تنفيذ تلك الاحكام . |
| - استمرار تضمين أرصدة الحسابات المدينة الأخرى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٥,١٢٧ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ سنوات ، معظمها بقطاعات الشركة المختلفة ويخص المركز الرئيسى منها نحو ٢,١٣١ مليون جنيه ، مكون لمقابلتها مجمع الاضمحلال بنحو ٩,٩٠١ مليون جنيه بخلاف المعلى بحسابات الأرصدة الدائنة بنحو ٦٩٧ ألف جنيه ، وقد تضمنت بعض المبالغ مرفوع بشأنها قضايا صدرت لها أحكام لصالح الشركة . | - جارى المتابعة عن طريق القطاع القانوني بالشركة وسوف يتم إجراء التسويات اللازمة للحسابات فور تحصيل تلك المبالغ . |
| - إستمرار وجود بعض الحسابات البنكية بالمركز الرئيسى لا يتم عليها تعامل منذ أكثر من عام أو إعداد مذكرات تسوية لها ، مما يؤدى إلى تأكل الأرصدة الموجود بها بقيمة المصروفات البنكية الدورية المخصومة من الحساب تم حصر منها عدد ٣ حسابات بنكية تبلغ أرصدتها الدفترية نحو ٣٤ ألف جنيه ببنوك إسكندرية ، أبو ظبى الإسلامى ، هيئة البريد العادى . | - تم مخاطبة البنوك بإقفال جميع تلك الحسابات وجارى المتابعة لإقفال تلك الحسابات . |

| | |
|---|---|
| - إستمرار وجود بعض الحجوزات الموقعة على جانب من أرصدة الشركة ببنك مصر بالمركز الرئيسى وقطاعى الفيوم بنحو ١١٠ ألف جنيه . | - تم ظهور معظم تلك الارصدة فى شهادات ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتم مخاطبة القطاع القانونى بالشركة لبحث تلك الحجوزات مع الشئون القانونية بتلك البنوك . |
| - لم يتم موافاتنا بشهادة من بنك إسكندرية بالوديعة التى تبلغ نحو ٥٧ ألف جنيه . | تم مخاطبة بنك الاسكندرية أكثر من مرة وجارى تحديث الحساب لتحويل ذلك الرصيد |
| - بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١١,٨٦٥ مليون جنيه لمواجهة صافى مطالبات بنحو ١٢٨,٣٦٦ مليون جنيه ، بخلاف قيمة الضرائب الإضافية عن الربط النهائى حتى تمام السداد ، وتتمثل تلك المطالبات فى :<br>- ٢١,٢٩٨ مليون جنيه قيمة فرق ربط وفقاً لنموذج ١٩ لضريبة شركات الأموال عن الفترة من ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ وما زالت منظورة أمام لجنة الطعن ، حيث بلغت قيمة الضريبة المعدلة نحو ٢٢,٤٧٦ مليون جنيه سدد منها نحو١٣١ ألف جنيه بشيكات، نحو ١,٠٤٧ مليون جنيه مستحق للشركة عن ضرائب الخصم .<br>- ٨٥,٣٣٥ مليون جنيه قيمة فرق ربط وفقاً لنموذج ١٩ لضريبة شركات الأموال عن الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ وما زالت منظورة أمام اللجنة الداخلية ، حيث بلغت قيمة الضريبة المعدلة نحو ٢٤٧,٨٨٠ مليون جنيه بشيكات نحو ٢,٧٦٣ مليون جنيه مستحق للشركة عن ضرائب الخصم .<br>- ٢٠,٩٠٨ مليون جنيه قيمة فرق ربط وفقاً لنموذج ١٥ لضريبة القيمة المضافة عن الفترة من ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى ٢٠١٩/٢٠١٨ والتى قامت الشركة بسدادها خلال شهر اغسطس ٢٠٢٢ للاستفادة من قانون التجاوز عن نسبة ٦٥% من الغرامات والضريبة الاضافية . | - - تم تعزيز مخصص الضرائب بمبلغ ١٠ مليون جنية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وسوف يتم العمل على تعزيز المخصص فى ضوء المطالبات النهائية الواردة والمركز المالي للشركة .<br>- ويتصل باجمالى المخصصات صدور قرار لجنة الطعن بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٦ باستحقاق فروق ضريبة قيمة مضافة عن السنوات ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ بمبلغ ٢٠٩٠٧٦٩٨ جنية وتم سدادها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢١ وفقاً لعمولة الطحن (٢٠٥ جنية للطن) وذلك للاستفادة من القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بالتجاوز عن نسبة ٦٥% مقابل التأخير والضريبة الإضافية .<br>وتم سداد فروق فحص ضرائب المبيعات عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ وفقاً لعمولة الطحن (متحصلات بيع النخالة) بمبلغ ٦٢٨٩١١٠٠ جنية وتم رفع دعوى قضائية بالقضاء الإدارى ومتوقع استرداد فروق وفقاً لعمولة الطحن (٢٠٥ جنية) استرشاداً بقرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ بمبلغ ٤٥٨٣٦١٦٣ جنية . |
| - بلغ رصيد مخصص مخالفات المطاحن والمخابز فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى لمواجهة غرامات بنحو ٣٤,١١٧ مليون جنيه . | - تم رفع دعاوى قضائية على جميع تلك الغرامات وتم الحصول على براءة فى معظم تلك القضايا وجارى الحصول على براءة ذمة مالية وذلك فى الدعاوى حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، أما باقي الغرامات حتى عام ٢٠٢٠ تم رفع دعاوى قضائية بها ومازالت متداولة بالمحاكم . |
| - وجود العديد من الأرصدة المدينة المتوقفة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧٣٤ ألف جنيه تتمثل فى :<br>- نحو ٣٨٧ ألف جنيه باسم شركة مطاحن إطسا الكبرى رصيد متوقف منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ يمثل قيمة فروق تصنيع الخبز المستحق لمخبز الشركة بقطاع الفيوم (منظومة ١) ، هذا وتجدر الإشارة إلى قيام الشركة بالحصول على حكم فى الدعوى رقم ٤٤٩ لسنة ٥٦ ق.س.ع الفيوم ضد وزير التموين وآخرين بفروق تصنيع مستحقة بنحو ٩٤٤ ألف جنيه والفوائد القانونية بمقدار ٤% تحتسب من تاريخ المطالبة القضائية فى ٢٠١٧/٥/٦ وحتى تمام السداد وقد تم إستلام الصيغة التنفيذية بتاريخ ٢٠٢١/٣/٩.<br>- نحو ٢٦٥ ألف جنيه باسم شركة الحرم للتجارة والتوزيع رصيد متوقف منذ عام ١٩٩٤ حصلت الشركة على حكم بشأنه لم تستطع تنفيذه لعدم الاستدلال على العنوان . | - تم الحكم لصالح الشركة في الدعوي المقامة علي هيئة السلع التموينى عن قيمة فروق تصنيع الخبز و تم إعلان الهيئة بالصيغة التنفيذية للتنفيذ و جاري المتابعة .<br>- تم السير فى إجراءات تنفيذ هذا الحكم إلا أنه لم يستدل على عنوان المدعى عليه نظراً لقيام شركة الحرم للتجارة بتغير المسمى التجارى لها كما أن صاحب الشركة ويدعى السيد / ياسين عجلان – ليس له محل أقامه معلوم .<br>وجارى متابعة القضية عن طريق القطاع القانوني بالشركة .<br>- سوف يتم سداد تلك المبالغ للجهات المعلى لها فور ورود مطالبات السداد . |
| - نحو ٨٢ ألف جنيه أرصدة مرحلة من تحليل العام السابق بأسماء جهات متعددة منها نحو ٦٩ ألف جنيه بقطاع المنيا .<br>- بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية فى ٣٠ يونية ٢٠٢٢ نحو ٢,٠٢٥ مليون جنيه مصرى ، ولم تقم الشركة بالمطابقة على المعاملات الجارية مع الشركة القابضة منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وحتى تاريخه .<br>- تحمل الشركة بغرامات تموينية خلال العام بحوالى ١,٠٢٤ مليون جنيه نتيجة مخالفة عينات ونقص أوزان مع تكرارها أكثر من مرة بمطحن أبو قرقاص بالمنيا والذى بلغت غراماته نحو ٥٤٢ ألف جنيه . | - جارى الاعداد لإجراء المطابقة اللازمة .<br>- جارى فحص تلك الغرامات وتعمل الشركة باستمرار على تلافى تلك المخالفات . |

| | |
|---|---|
| - **الـــرأى :**<br>وفيما عدا ما ذكر بالفقرة السابقة وأثره على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وعن ادائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة . | |
| - **تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الآخرى :**<br>- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .<br>- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما ورد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر . | |

**رئيس القطـــاع المالي**

**محاسب / محمود صابر رشيدى**

**الرئيس التنفيذى**

**مهندس / احمد محمد عشماوى**